واجمعوا انه لا يتجلها من وراء جدار يعني الا اذا علم يقينا ان ليس وراء الجدار غيرها
كما في الولوالجية وفي البزازية شهد ابطلاق او عتاق الى ذكره البزازي في الفصل
الثالث من كتاب الشهادة وذكر في نوع من الفصل المدايع في دعوى المدين برهن على اعتاق
مولاه في المرض فادعى الوارث ان المعتق كان صبيا وقت الاعتاق ان لم يقم الوارث بالعتق
فالقول للعبد الا ان يبرهن الوارث على انه كان صبيا وقت الاعتاق انتهى فهو على العرض
ووجهه ان الحوادث تضاف الى اقرب الازمنة كما ذكروا في مواضع يقضي بالنكاح والملك
في الحال بالاستصحاب لان الاصل في كل ثابت دوامه ولا يخفى ما في كلام المصنف من تعلق حرف
جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو لا يجوز والجواب ان تغاير تعلق الثاني بالعامل
بعد تعلقه بالاول الاتي مسئلة ذكرناها في الدعوى من الشرح وهي لو قال المغصوب منه
كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادري بكم قيمته ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة فالقول
قول الغاصب مع يمينه ويجبر على البيان لانه اقر بقيمة مجهولة فاذا لم يبين يحلف على ما يدعي
المغصوب منه في الزيادة فان حلف حلف المغصوب منه ايضا ان قيمة ثوبه مائة ويأخذ من
الغاصب مائة فاذا اخذ منه ظهر الثوب فالغاصب بالخيار ان شاء رضي بالثوب وسلم القيمة
للمغصوب منه وان شاء دفع الثوب واخذ القيمة الا قال بعض الفضلا الحصر ممنوع عقلا والواقع
والكنز وغيرهما من الكتب المذهبية ان اختلفا في قدر الثمن او المبيع ولا بينة تحالفا وترادا بعين
المشتري ان كان بيع عين بدين فان كان بيع عين بعين او ثمن بثمن يبدأ القاضي بيمين
ايهما شاء ولو اشترى لغيره بالف وقبضها ثم تقايلا وقبل قبضها اختلفا في قدر الثمن
يتحالفا ولو اختلفا في الاجر او المنفعة او فيهما قبل التمكن منه في المدة تحالفا اهـ
اللعب بالشطرنج اي تقرا بالسين والشين المعجمة وفي النوازل سئل ابو القاسم عمن
ينظر الى لاعب الشطرنج فقال اخاف ان يكون فاسقا واما في الدور والعقار فقدره
واما الغصب في الدور والعقار ففيه تحقق الغصب فيهما وليس كذلك على الصحيح فيكون
المراد واما التعدي في الدور والعقار ولازمه كون الغصب اخص من التعدي
شهادة الزوج على زوجته مقبولة الا بزنا هاوقد مر فيما قبل وهل تقبل شهادته على
ردتها محل نظر وينبغي ان يقال ان كان لها عليه مهر لا تقبل والا لم يكن عليه تقبل
وهذا قبل الدخول اما بعده وبعد الابرا والمدعي يقول اذنت لها في النكاح قبل هو فيه
في



في المسئلة ووجه تقبل انتفا التهمة فان اذن السيد في النكاح سبب تقرره
وبه تتقرر صحة مطالبة السيد الزوج بالمهر اذ هو حقه ولا يخ من المطالبة وضمه
اليها لانه الجاني على نفسه بالدفع اليها وفيه من الضرر عليه ما لا يخفى فتنتفي التهمة بذلك
وربما يقال التهمة منتفية عند انتفا القيد لان المدعي اذا قال اذنت لها في النكاح
يجب مهر المثل بالدخول ويفسد النكاح وللسيد حق المطالبة بمهر المثل وفيه غاية
الضرر على الزوج فتضيته قبول شهادته لانتفا التهمة بهذا الوجه ومفهوم القيد
عدم قبولها وانت خبير ان المفهوم معتبر في عبارة الفقها تقبل شهادة الذمي
على مثله الى قوله الا في مسايل اذا شهد قال في البحر نقلا عن المحيط في تعليل عدم القبول
لان في زعمهم انه مرتد ولا شهادة لاهل الذمة على المرتد اهـ قال بعض الفضلا هذا
التعليل يقتضي عدم القبول في الذمية ايضا وقد فرق في الوافي بينها بانها لا تقبل في
الذمي بخلافها ونحن لا يعكر علينا عدم قبولها وهو ميت وايضا لا يلزم من القبول القبل
بل تقبل للجبر على الاسلام ولا تقبل على الذمية كما هو قول البعض وقد صرح في البزازية
نقلا عن نوادر ابن رستم انه تقبل شهادتهما ولا يقتل فلا يتضح الفرق ولا نفرق بالحكم
وفي الخانية لم ينص على الشهادة على المراة ووضع المسئلة في الذمي وعلله بما ذكر في المحيط
وفي مستمل الاحكام نقل في كل من المسئلتين اي مسئلة الذمي ومسئلة الذمية وفي
شهادة المسلم والمسلمين وفي شهادة الذميين خلافا فراجعه اللهم الا ان يقال
ان من قال بعدم القبول وهو ابو حنيفة يقول يلزم من القبول القتل لان البينة حجة متعدية
ولهذا رد ايضا شهادة المسلم والمسلمين وقال لانا لو قبلنا هذه الشهادة لزم القتل
ولم يقل احد بقبول شهادة النساء في القتل فيتجه الفرق لكن ينتقض بالجبر فيتحصل
انه على قول الامام لا تقبل في ذلك شهادة الذميين ولا شهادة المسلم والمسلمين لانا لو
قبلت لزم قتله بخلاف الشهادة عليها لعدم القتل واما من علل بكونه مرتدا في زعمها
ينبغي ان يعد ذلك الحكم اليها كما ان من علله بوجوب القتل ينبغي ان يقصره على الحياة تامل
بخلافها اذا كانت نصرانية قال بعض الفضلا وجه الفرق بين قبول الشهادة
على المراة دون الرجل هو انا لو حكمنا بشهادة الرجل باسلام الذمي لربما حصل الرد
فكان يقتل مع ان الاسلام حق انما هو بشهادة اهل الذمة بخلاف ما اذا شهد باسلام
المراة فانها وان ارتدت لا تقتل انتهى وفيه كلام يعلم مما قدمناه وبالبال قرناه كما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)